

المادة: قضايا بحثية

اعداد: الطالب: سطاتم شديد القثامي
الرقم الجامعي: ٢٤٢٠٠٠٨١١
أستاذ المادة: د. هبه القصبي

الموضوع: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور



الأسبوع: الخامس: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور

Task No. ٥

الطالب: سطاتم شديد القشامي



قام الباحث باختيار بحث بعنوان " أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر " " وهو بحث مقبول للنشر في المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة ، المجلد (٣)، العدد (٣)، ٢٠٢٣، القاهرة – مصر، كلية التجارة، من إعداد: ياسر محمد عبد القادر عقل. يتكون البحث من ٢٩ صفحة، ومنشور في الصفحات (٨٨-١١٦).

Chapter

01

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي معمق، انطلاقاً من فرضية أن قوة أي نموذج سببي في الدراسات المالية والمصرفية لا تُقاس فقط بصلابة نتائجه الإحصائية، وإنما أيضاً بعمق تأصيله النظري، واتساقه البنيوي بين المشكلة البحثية والفجوة المعرفية والفرضيات والمنهج المتبع في الدراسة. وفي هذا السياق، يسعى البحث الحالي إلى ربط التكنولوجيا المالية بالأداء المالي للبنوك العاملة في مصر، من خلال إطار نظري وتطبيقي يوضح كيف يمكن لهذه التكنولوجيا أن تسهم في تعزيز الكفاءة المالية، وتحقيق الاستقرار، ودعم ثقة أصحاب المصالح وبناءً على ذلك، يتناول الباحث في هذا العمل دراسة نقدية بحثية لمكونات هذا البحث، والمتمثلة في النقاط التالية :

تحليل العنوان

المكونات المفاهيمية

المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية.

المتغير التابع: الأداء المالي للبنوك.

البنوك العاملة في مصر: الإطار التطبيقي

المميزات والإيجابيات

وضوح العلاقة السببية: صياغة "أثر ... على ..." توضح أن هناك علاقة سببية محل الدراسة.
تحديد المجتمع البحثي: البنوك العاملة في مصر، مما يحدد الإطار المكاني بوضوح.
حدثة الموضوع: التكنولوجيا المالية من القضايا المعاصرة التي تشهد اهتمامًا عالميًا متزايدًا.
شمولية العنوان: يجمع بين الجانب النظري (الأثر) والجانب التطبيقي (دراسة على البنوك).
السلبات

الإطالة النسبية: العنوان طويل نسبيًا، ويمكن اختصاره دون فقدان المعنى.
غياب الإطار الزمني: لم يحدد الفترة الزمنية للدراسة (مثل منذ ٢٠١٨ أو خلال السنوات الأخيرة).
غياب المنهجية: لا يشير العنوان إلى طبيعة المنهج المستخدم (كمي/نوعي/مختلط).
عمومية الأداء المالي: لم يوضح هل يقصد الربحية، الكفاءة التشغيلية، أو الاستقرار المالي.

التقييم

من حيث البناء المنهجي: جيد جدًا، يوضح العلاقة السببية والإطار التطبيقي.
من حيث الصياغة: يحتاج إلى بعض الاختصار والتحديد ليكون أكثر دقة وجاذبية.

مشكلة البحث(ص ٢)

أشار الباحث إلى أن مشكلة البحث الرئيسية تتمثل في محاولة تفسير "كيفية تأثير التكنولوجيا المالية على قدرة البنوك العاملة في مصر على تحسين أدائها المالي"، مع اختبار انعكاسات هذا التأثير على استقرار النظام المالي وكفاءة الخدمات المصرفية. ومن هذه المشكلة تفرّعت عدة تساؤلات فرعية، في محاولة للإجابة عن طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي في السياق المصري.

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث الحالية تتميز بـ:

وضوح المتغيرات الرئيسية (التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل، الأداء المالي كمتغير تابع).
ارتباط المشكلة بالإطار النظري للبحث، حيث تستند إلى الأدبيات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي.

ارتباط قوي بالجانب التطبيقي، من خلال دراسة البنوك العاملة في مصر كبيئة بحثية محددة.

لكن وباعتبار أن مشكلة البحث تمثل الركيزة البنيوية التي يُبنى عليها النموذج النظري والفرضيات والمنهج والتحليل الإحصائي، فإنه كان يجب أن تعبر المشكلة بوضوح عن الفجوة البحثية التي يسعى الباحث إلى سدّها. فالدراسات السابقة تناولت غالبًا العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي في الدول المتقدمة، بينما ظل السياق المصري والدول النامية أقل تناولاً، مما يبرر الحاجة إلى هذه الدراسة. ولذلك يتطلب الأمر:

بناء مشكلة البحث على مراجعة منهجية دقيقة للدراسات السابقة، لا على افتراض عام. توثيق النقص الذي اعتري الأدبيات السابقة في البيئة المصرية والعربية، بحيث لا تكون الدراسة وصفية فقط، بل تحليلية تسعى إلى سدّ فجوة معرفية حقيقية.

التقييم

من حيث البناء المنهجي: جيد جدًا، لأنه يحدد المتغيرات بوضوح ويبرز الفجوة البحثية. من حيث الصياغة: يحتاج إلى إبراز الجانب التطبيقي بشكل أوضح (البنوك المصرية)، مع تقليل العمومية وزيادة التركيز على الفجوة المعرفية

أهداف البحث(ص ٢)

ينبغي أن تتصف أهداف البحث بمجموعة من السمات التي تنقل الدراسة من نطاقها النظري إلى نطاقها التطبيقي، وهي: الوضوح الإجرائي، القابلية للقياس، الاشتقاق المباشر من مشكلة البحث، والارتباط المباشر بالفرضيات.

وبمراجعة أهداف البحث الحالي وتطبيقها على هذه السمات، يمكن صياغتها على النحو التالي:

الهدف الأول: اختبار أثر استخدام أدوات الدفع الإلكتروني (مثل بطاقات الائتمان والتحويلات الرقمية) على مؤشرات الأداء المالي للبنوك العاملة في مصر، وهو ترجمة مباشرة لمشكلة العلاقة غير المفسرة بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي، ويُعد هدفًا قابلاً للقياس الإحصائي ويعكس العلاقة السببية.

الهدف الثاني: دراسة أثر الاستثمار في الأصول التكنولوجية على كفاءة استخدام الموارد المالية للبنوك، بما يوضح مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين العائد على الأصول.

الهدف الثالث: تقييم أثر تطبيقات

التكنولوجيا المالية (مثل البنوك الإلكترونية والبلوك تشين) على العائد على حقوق الملكية، للكشف عن طبيعة العلاقة بين الابتكار المالي والربحية.

الهدف الرابع (نوعي): استكشاف تصورات العاملين والعملاء حول أثر التكنولوجيا المالية على جودة الخدمات المصرفية وثقتهم بالبنوك، وهو هدف نوعي يساعد في تفسير النتائج الكمية وربطها بالسياق المصري.

التقييم

الوضوح الإجرائي: الهدف الرئيس واضح ومباشر، وهو دراسة أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك.

القابلية للقياس: الأهداف الفرعية قابلة للاختبار الإحصائي لأنها تربط بين متغيرات محددة (بطاقات الائتمان، الأصول التكنولوجية) ومؤشرات مالية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية).

الارتباط بالمشكلة والفرضيات: الأهداف مشتقة مباشرة من مشكلة البحث وتسؤولاته.

لكن هناك بعض الملاحظات:

التركيز الضيق: الأهداف الفرعية اقتصرت على بطاقات الائتمان والأصول التكنولوجية فقط، بينما التكنولوجيا المالية تشمل نطاقًا أوسع (مثل الدفع الإلكتروني، البنوك الرقمية، تطبيقات التمويل، البلوك تشين).

التكرار: الهدف الأول والثالث متشابهان، وكذلك الثاني والرابع، مما يجعل الصياغة مطوّلة دون إضافة جديدة.

غياب التنوع في مؤشرات الأداء: اقتصرت الأهداف على العائد على الأصول وحقوق الملكية، بينما الأداء المالي يمكن قياسه أيضًا بمؤشرات أخرى مثل صافي الربح، الكفاءة التشغيلية، أو نسبة السيولة.

الطابع الكمي البحث: يغلب على الأهداف الطابع الكمي، وكان من الأفضل إضافة هدف نوعي يساعد في تفسير النتائج وربطها بسياق البيئة المصرية

الأهمية التي صاغها الباحث للبحث جيدة من حيث الربط بين الجانب العلمي والعملية، لكنها تحتاج إلى بعض النقد لتكون أكثر دقة واتساقاً مع أهداف الدراسة:
نقاط القوة

الجانب العلمي: يوضح أن البحث يتماشى مع الفكر المحاسبي المعاصر ويركز على التكنولوجيا المالية في البنوك، مع الإشارة إلى دور البنك المركزي المصري منذ ٢٠١٨، وهو عنصر مهم يربط الدراسة بالسياق المحلي والدولي.
الجانب العملي: يبرز أهمية قطاع البنوك في الاقتصاد المصري والعالمي، ويبين كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تعزز الأداء المالي وتدعم ثقة أصحاب المصالح.

الارتباط المباشر بمشكلة البحث: الأهمية العلمية والعملية مرتبطة بشكل واضح بسؤال البحث حول أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك.
الملاحظات النقدية

الإطالة والتكرار: النص طويل ويكرر بعض الأفكار (مثل أهمية البنوك في الاقتصاد المصري وأهمية التكنولوجيا المالية عالمياً)، مما قد يضعف التركيز.
غياب التحديد الزمني في الجانب العملي: بينما تمت الإشارة إلى عام ٢٠١٨ في الجانب العلمي، لم يُذكر إطار زمني واضح في الجانب العملي.

عمومية الأهمية العلمية: اقتصر على ندرة الأبحاث في البيئة العربية والمصرية، دون توضيح نوع الفجوة المعرفية (هل هي في قياس الأداء المالي؟ في تطبيقات محددة للتكنولوجيا المالية؟).
غياب الربط المباشر بالفرضيات: لم تُبرز الأهمية كيف ستسهم الدراسة في اختبار فرضيات محددة أو سد فجوة معرفية واضحة.

الجانب العملي يركز على الاستقرار والثقة فقط: بينما يمكن توسيعه ليشمل أيضاً تعزيز القدرة التنافسية للبنوك المصرية، وتحسين الابتكار في الخدمات المالية.

أهمية الدراسة (ص ٣)

التقييم

من حيث البناء المنهجي: جيد جدًا لأنه يربط بين النظرية والتطبيق.
من حيث الصياغة: يحتاج إلى اختصار وتوضيح الفجوة المعرفية بشكل أدق، مع إبراز كيف يضيف البحث قيمة جديدة مقارنة بالدراسات السابقة

فروض الدراسة (ص ٢)

الفروض التي صغتها للبحث واضحة من حيث البناء، لكنها تحتاج إلى بعض النقد لتكون أكثر اتساقًا مع مشكلة البحث وأهدافه:

نقاط القوة

- وجود فرض رئيسي: الفرض الرئيس يحدد العلاقة العامة بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي للبنوك، وهو متسق مع مشكلة البحث.
- تفريع الفروض الفرعية: الفروض الفرعية تربط بين متغيرات محددة (أرصدة بطاقات الائتمان، قيمة الأصول التكنولوجية) ومؤشرات مالية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية).
- قابلية للاختبار الإحصائي: جميع الفروض يمكن اختبارها باستخدام بيانات مالية كمية.

الملاحظات النقدية

صياغة الفروض بصيغة النفي: جميع الفروض صيغت على شكل "لا يوجد أثر معنوي"، وهي صياغة إحصائية صحيحة (فرض العدم)، لكن من الأفضل أن تُذكر أيضًا الفروض البديلة (وجود أثر معنوي) لتوضيح الاتجاه المتوقع.

التركيز الضيق: اقتصر الفروض على بطاقات الائتمان والأصول التكنولوجية فقط، بينما التكنولوجيا المالية تشمل نطاقًا أوسع (مثل الدفع الإلكتروني، البنوك الرقمية، تطبيقات التمويل، البلوك تشين).
التكرار: الفرض الأول والثالث متشابهان (بطاقات الائتمان → العائد على الأصول/حقوق الملكية)، وكذلك الثاني والرابع (الأصول التكنولوجية → العائد على الأصول/حقوق الملكية)، مما يجعل الصياغة مطوّلة دون إضافة جديدة.

غياب التنوع في مؤشرات الأداء المالي: اقتصر الفروض على العائد على الأصول وحقوق الملكية، بينما الأداء المالي يمكن قياسه أيضًا بمؤشرات أخرى مثل صافي الربح، الكفاءة التشغيلية، أو نسبة السيولة.
غياب الفرض النوعي: لم تتضمن الفروض أي جانب نوعي (مثل أثر التكنولوجيا المالية على ثقة العملاء أو جودة الخدمات)، مما قد يضعف العمق التفسيري للدراسة.

التقييم

من حيث البناء المنهجي: جيد جدًا لأنه يحدد متغيرات مستقلة وتابعة قابلة للقياس.
من حيث الشمولية: يحتاج إلى توسيع نطاق الفروض لتغطية جوانب أخرى من التكنولوجيا المالية ومؤشرات الأداء المالي.

من حيث الصياغة: يحتاج إلى اختصار ودمج لتجنب التكرار، مع إضافة الفروض البديلة.



Thank You